



Distr.
GENERAL

A/37/384

29 September 1982

ARABIC

ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون
البند ١٢٧ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة
وتعزيز دور المنظمة

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة	٢
ثانيا - الملاحظات والمقترحات الواردة من الحكومات	٤
مصر	٤

أولا - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة ، في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، القرار ١٢٢/٣٦ المعلنون " تقرير اللجنة الخاصة المعنية ببيان الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة " ، وفيما يلي نص الفقرات ٢ و ٤ و ٥ و ٦ و ١٠ منه :

" ان الجمعية العامة

...

٢ - تقرر ان تستمر اللجنة الخاصة في أعمالها سعيا الى تحقيق المهمتين التاليتين السندتين اليها :

(أ) وضع قائمة بالمقترحات التي قدمت أو ستقدم في اللجنة ، وتعيين ما أثار منها اهتماما خاصا ؛

(ب) دراسة المقترحات التي قدمت أو ستقدم في اللجنة بهدف اعطاء أولوية للنظر في المجالات التي يمكن التوصل الى اتفاق بشأنها ، وتقديم توصيات بشأنها ؛

...

٤ - ترجى من اللجنة الخاصة القيام ، في دورتها التالية ، بما يلي (١) :

(أ) اعطاء أولوية لأعمالها المتعلقة بالمقترحات المقدمة بشأن مسألة صيانة السلم والأمن الدوليين ، بما في ذلك ما يتعلق منها بطريقة عمل مجلس الأمن ، بهدف مواصلة دراسة تصنيف المقترحات الواردة في تقريرها عن أعمال الدورة التي عقدتها في سنة ١٩٨٠ (٢) والنظر في التوصيات والمقترحات المقدمة في اثنا دورتها لسنة ١٩٨١ أو بعدها ؛

(ب) النظر في المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء بشأن مسألة ترشيح الاجراءات القائمة في الأمم المتحدة والنظر ، بعد ذلك ، في أية مقترحات تطرح في إطار مواضيع أخرى ؛

٥ - ترجى أيضا من اللجنة الخاصة ان تضع مشروع اعلان مانيفلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية في صيغته النهائية لكي تقوم الجمعية العامة بالنظر فيه واعتماده وان تقدم الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ؛

(١) عقدت الدورة في جنيف في الفترة من ٢٢ شباط / فبراير الى ١٩ آذار / مارس

١٩٨٢ .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون الملحق رقم ٣٣

(Corr.1 و A/35/33) ، الفرع الثاني ألف .

.../...

٦ - ترجو كذلك من اللجنة الخاصة ان تقوم ، في ضوء التقدم الذي احرزته بشأن مسألة تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، بمواصلة اعمالها المتعلقة بهذه المسألة وذلك بالنظر فيما تبقى من المقترحات الواردة في القائمة التي أعدتها اللجنة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣/٩٤ ؛

...

١٠ - تدعو الحكومات الى ان تقدم أو تستكمل ملاحظاتها ومقترحاتها وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٤٩٩ (د - ٣٠) ، اذا رأت ضرورة لذلك ؛ .

٢ - وعلا بالفقرة ١٠ من القرار ١٢٢/٣٦ ، دعا الأمين العام ، في مذكرة مؤرخة في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ ، الدول الأعضاء الى ارسال الملاحظات والمقترحات المشار اليها في تلك الفقرة .

٣ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ وردت ملاحظات ومقترحات من حكومة مصر مستنسخة أدناه وستصدر رؤية ملاحظات ومقترحات ترد بعد ذلك في اضافة لهذا التقرير .

.../...

ثانياً - الملاحظات والمقترحات الواردة من الحكومات

مصر

[الأصل : بالعربية]

[٢٦ آذار/مارس ١٩٨٢]

- ١ - ان جمهورية مصر العربية تؤكد على أهمية ما تقوم به اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة من أعمال من أجل تعزيز دور هذه المنظمة للاضطلاع بالمهام المسندة اليها طبقاً للميثاق خاصة ما يتعلق بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين والحل السلمي للمنازعات .
 - ٢ - ان جمهورية مصر العربية حرصت منذ أن أصبحت عضواً في اللجنة الخاصة على ان تقوم بدور ايجابي ونشط وذلك بتقديم العديد من المقترحات العملية والمشاركة في تبني أوراق العمل سواء منها المتعلقة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين أو الحل السلمي للمنازعات (مشروع اعلان مانيلا) لذا سوف تكون تعليقاتها مقتصرة على ما هو مقدم من مقترحات .
 - ٣ - المقترحات الخاصة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين :
 - (أ) ان كلا من ورقة العمل A/AC.182/WG.33 (٣) المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية وورقة العمل A/AC.182/WG.37 (٤) المقدمة من المملكة المتحدة تعكس أحكام الميثاق على ما هي عليه دون محاولة التحسين فيها بصورة جوهرية ، ان انها مجرد تقنين لما جرى عليه العرف من ممارسات أو إعادة تأكيد ما هو وارد في الميثاق أو في وثائق أخرى صادرة من الأمم المتحدة .
 - (ب) ترحب حكومة جمهورية مصر العربية بالاضافة التي قدمتها اندونيسيا بعد الفقرة الثالثة من ورقة العمل المقدمة من المملكة المتحدة وذلك بأن يدخل الأمين العام الأمور التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر في تقريره السنوي الذي يرفعه الى الجمعية العامة وان يمارس حقه في ان يدخل في جدول اعمال المؤقت للجمعية العامة البنود التي يرى ضرورة عرضها على الجمعية .
 - (ج) ترى حكومة جمهورية مصر العربية ان ورقة العمل A/AC.182/WG.44/Rev.1 (٥) المقدمة
-
- (٣) المرجع نفسه ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٣ (A/34/33) ؛ ص ٨٤ ، الفرع الثالث جيم ، الفقرة ٥١ .
 - (٤) المرجع نفسه ، ص ٨٨ ، الفرع الثالث جيم ، الفقرة ٦٠ .
 - (٥) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٣ (A/35/33) و Corr.1 ، الفقرة ٧٤ .

.../...

من اليابان تحتوى على العديد من المقترحات البناءة ، خاصة ما هو وارد في الفقرة ٢ (أ) والخاص بمسألة تكوين بعثات لتقصي الحقائق وإيفادها وأن تعتبر من المسائل الاجرائية .

(د) يتبنو وفد مصر ورقة العمل A/AC.182/WG/46/Rev.2 (٦) وان الهدف من المقترحات المقدمة في هذه الورقة هو الاستفادة الى أقصى حد من القدرات المتاحة في الميثاق لتعزيز صيانة السلم والأمن الدوليين وازدقاء الصيغة الديمقراطية طيها دون ادخال أية تعديلات على الميثاق . فالجزء الأول منها ، وهو عبارة عن مدونة لقواعد السلوك ، يقوم بتحديد حقوق الدول وواجباتها بغية تعزيز سيادة القانون في العلاقات الدولية وتعزيز دور الأمم المتحدة في صيانة السلم والأمن الدوليين . اما الجزء الثاني فهو يتضمن مقترحات عملية خاصة بوظائف كل من مجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام وهي لا تمس بأى حال من الأحوال الميثاق ولا تتطلب تعديله ولكن بالحد من استعمال حق الفيتو عن طريق اجراء بعض التعديلات على النظام الداخلي لمجلس الأمن .

وتجدر الاشارة في هذا الخصوص الى القرار ٢٦٧ (د - ٣) المؤرخ في ١٤ نيسان / ابريل ١٩٤٩ الذي أوصت فيه الجمعية العامة أعضاء مجلس الأمن باعتبار القرارات الواردة في مرفق القرار اجرائية وان يجرى أعضاء مجلس الأمن أعمالهم وفقا لذلك .

٤ - يسعد حكومة جمهورية مصر العربية ان تكون كذلك احد المتبنين لورقة العمل A/C.6/35/L.5 المتعلقة بالحل السلمي للمنازعات (مشروع اعلان مانيلا) وما تم انجازه حتى الآن من تقدم ملموس سواء اثناء عمل لجنة الميثاق في اجتماعها بمانيلا ونيويورك أو خلال عمل فريق العمل الذي انشؤ لدراسة هذه المقترحات اثناء الدورتين الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين للجمعية العامة .

وفي هذا الخصوص فاننا نود أن نورد الملاحظات التالية :

(أ) يرى ضرورة تعديل الفقرة ٣ (با) من الجزء الثاني من الورقة والخاص بدور الأمم المتحدة بحيث تصبح الاستفادة بأقصى قدر ممكن من الجمعية العامة بفرض الحل السلمي للمنازعات بما في ذلك امكانية تكوين أجهزة فرعية أو أية أجهزة أخرى تكون ضرورية وذلك بدلا من مجرد النص على استخدام الآليات الموجودة طبقا للميثاق لحل المنازعات سلميا . وذلك لأن الفقرة الثالثة وما جز منها ، تتناول على وجه التحديد دور الجمعية العامة فقط ولا يفوتنا في هذا الصدد التنويه بفكرة انشاء جهاز يخدم الجمعية العامة ومجلس الأمن في الحل السلمي للمنازعات .

(٦) المرجع نفسه ، الفقرة ١٣٦ .

(ب) تؤيد حكومة جمهورية مصر العربية على وجه الخصوص الفقرات ٤ (د) و ٤ (هـ) من الجزء الثاني من الورقة والمتعلقة بالنظر في زيادة استخدام مجلس الأمن من القدرة على تقصي الحقائق وفقا للميثاق وتشجيعه على زيادة استخدام بعثات المراقبة في مناطق التوتر أو الصراع أو النزاع كوسيلة للتسوية السلمية للمنازعات . وكذلك ما ورد في الفقرة السادسة من نفس الجزء والخامس بأهمية دور الأمين العام وتنشيط كافة صلاحياته وذلك طبقا للدور الموكل اليه طبقا للمادة ٩٩ من الميثاق من القيام بتنبيه مجلس الأمن الى أى نزاع يرى انه يهدد السلم والأمن الدوليين وتحقيقا لهذه الغاية فان للأمين العام ان يتخذ خطوات للحصول على المعلومات والتأكد من الحقائق وله أن يقوم لهذا الغرض بترتيب الزيارات الى أى دولة بعد موافقتها ، كما ينبغي أن يتم تقديم التقارير عن التدابير التي اتخذت على هذا النحو عند الاقتضاء الى مجلس الأمن أو الجمعية العامة .

٥ - ان ما قامت به مجموعة دول عدم الانحياز ، أعضاء اللجنة الخاصة من بلورة المقترحات الواردة في الوثيقة A/AC.182/L.29 (٧) لتتفق مع الهدف من عمل اللجنة الخاصة والوارد في الفقرة ٣ (ب) من قرار الجمعية العامة ١٦٤ / ٣٥ حيث رجت الجمعية العامة من اللجنة تقديم توصيات الى الجمعية العامة .

٦ - ترى حكومة جمهورية مصر العربية ان مقدمي ورقة العمل المشار اليها في البند عاليه قد التزموا بالمرونة والواقعية ويتضح ذلك من فقرتيها الثالثة والرابعة ان الحالات الواردة في الفقرة الثالثة للحد من استخدام حق الاعتراض قد وردت على سبيل المثال لا الحصر وهو ما يعبر عن المرونة في تقديم هذه المقترحات كما ان الفقرة الرابعة تنص على ان " توصي اللجنة الخاصة ان توجه الجمعية العامة نظر مجلس الأمن الى المسائل المشار اليها سابقا " ومفهوم هذه الفقرة في رأى حكومة جمهورية مصر العربية يكمن فيها سر المقترح كله ان انهم تراعي التالي :

(أ) مهمة اللجنة طبقا للقرار ١٦٤ / ٣٥ حيث تلتزم اللجنة بتقديم توصية الى الجمعية العامة .

(ب) السير على هدى مؤتمر سان فرانسيسكو وطرق المسألة على مستوى النظام الداخلي لمجلس الأمن الى ادخال تعديلات في لائحة اجرائية التي سبق ان تم تعديلها أربع مرات . بالإضافة الى انها لم تأخذ شكلها النهائي بعد . وهذا الموقف يتفق تماما مع ما جاء في المادة الثلاثين من الميثاق التي تعطي لمجلس الأمن الحرية في وضع نظامه الداخلي وتعديله وبالتالي حقه في تحديد المجالات التي يشملها حق النقض .

(٧) المرجع نفسه ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٣ (A/36/33) ، الفقرة ٢٦٩ .

(ج) تتمشى هذه الفقرة مع ما جرى عليه العمل من اعطاء الجمعية العامة الحق في تقديم توصيات الى مجلس الأمن في العديد من قراراتها وأهمها القرار ٢٩٠ (د - ٤) عام ١٩٤٩ المعلنون "العناصر الأساسية للسلم" وهو موجه الى الاعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن حيث يطالبهم بضبط النفس في استخدام حق النقض .

لكل هذه الأسباب تبنت حكومة جمهورية مصر العربية ورقة العمل المشار اليها وترى أن يتركز عليها عمل اللجنة في المستقبل نظرا لما سبق ان ابدينا من حجج . مع ضرورة الانتهاء من مشروع اعلان مانيلا الخاص بالحل السلمي للمنازعات حتى تستطيع الجمعية العامة اعتمادها واصداره .
